Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الشـك فـيه أو رفضه، ذلك باعتماد سلطة المقسم به -﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾[1]- والمفترض الماقبلى هنا هو أن المخَاطَب أيضاً يؤمن بعظمة المقسم به، وبأنه آية كبرى يشهد لها من آيات الدين الجديد وإن عاند فى قبوله أو الدخول فيه. بيد أن القسم لا يستقيم بنفسه وإنما يفتقر إلى كلام بعده يكمله هو (المقسم عليه)، فيأتى قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ، وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾،[2] محتوياً مضمون الخبر الذى يتوقع رفض المخاطبين له، فكان القسم قصداً إلى إحداث تغيير فى موقفهم بالتأكيد على صدق الخبر المقسم عليه. وهو مـن الأيمـان الحسـنة البديعة - على حد تعبير الزمخشرى- "لتناسب القسم والمقسـم علـيه وكونهمـا من واد واحد، ونظيره قول أبى تمام وثناياك إنها إغريض".[3]

وتـربط علاقـة الوصـفية الفاصـلة المسجوعة "المبين" بسياقها المجاور "الكـتاب". والعلاقـة بيـن الصـفة وموصوفها تنتج نوعاً من التلاحم القوى بيـن العنصـرين، انتـبه إلـيه كثير من القدامى فرأى ابن السراج أن "النعت والـبدل همـا الأول [أى المـنعوت والمـبدل منه]"[4] وقال سيبويه عن النعت والمـنعوت أنهمـا بمـنزلة الاسـم الواحـد[5] وقـال السـهيلى: "الحال هى صـاحب الحـال فـى المعـنى، وكذلـك النعت والتوكيد والبدل كل واحد من هـذه هـو الاسـم الأول فـى المعنـي"[6] وقال عبد القاهر: "اعلم أن الصفة

---

(١) الزخرف: ٢.

(٢) الزخرف: ٣-٤.

(٣) الكشـاف عـن حقـائق التـنزيل وعـيون الأقـاويل فى وجوه التأويل، الزمخشرى، جـ٣، ص٤١١.

(٤) الأصـول فـى الـنحو، ابـن السـراج أبـو بكـر محمـد بـن السـرى الـبغدادى (ت ٣١٦هـ)، ت عـبد الحسـين الفـتلى، الـنجف الأشـرف، مطبعة النعمان، ١٩٧٣، جـ٢، ص ٣١٩.

(٥) انظر: الكتاب، سيبويه، جـ١، ص ٢٦٠.

(٦) نـتائج الفكـر فـى الـنحو، أبـو عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى المتوفى ٥٨١هـ، ت: محمـد إبراهـيم البـنا، دار الـرياض للنشـر والـتوزيع، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤، ص٣٨٧.